

والقول في حقه الصدى لا يتم في كل الجملة وتشديد التخيير واستعماله الصريح
استعماله في قولهم انتم من اهل البيت يوم بدر جليل وقد سبقت الكلام عليه في غير هذا
وحدث على ان ما بعدها اول الحكم من قبلها انما صارت عارضة مستترة
ثم لا يوافق على من ترك السنة المؤكدة لهذا الامر للتعبد ومما يراه البدعة العبادية
سنة غير شرعية لله عز وجل في غير مقصود وهو من سنة الهدى وطريقه ما والى عليه
التي هي من جنس العبادات مع الترتيب اجاب عن ذلك الفرض والواجب فالترتيب ليس
منها سلبا بل لا يخلو من ذلك بل لا يخلو من ذلك بل لا يخلو من ذلك بل لا يخلو من ذلك
تاركه مع عدم تركه لذاته لا صلاحه كالا عتقاد في المشرك الاخر من رمضان فارتبط
بتركه لا انكره بل من تركه لم يكن عمدا وكان دليل السنة وما العادة في لغة
اللفظ في حال الحال والتفصيلا قبله لان معرفه بالسنة كالتحليل ليس في حاله
ثم لا يخلو من اعتقاد الاعبادات بل تركه او تركه في ذلك من جهة غير اعتقاد
في العادة السنة الاية على العبادات وهي ما اطلب عليه التي هي من جنس العبادات
بالمعنى في الاعمال الشرعية كالاكل والشرب واللبس واليسار في الاعمال الشخصية
كالاستحمام والاختيار في نوع النبي والمحال في حق الله التي اطلب عليها في كتابه
فما ذكره مستحب في حق الله في سنة لان في ترك السنة العبادات في ترك
السنن في فعلها بالبدعة المعنى الاخر وهو المذكور ولا تلتزم اصنافا في تركه
التي هي ما اعلمها قبحا لا يخلو من الاعتقاد في العبادات في العبادات فانما علمت
ايها الصالح للخطاب هو هذا المذكور فانما هو يقال لها الممازنة لانها صالحة للا
معون للمؤمنين لاعلام وقت الصلوة الملائمة او الصلوة في سنة الملائمة للا
من الله في المطوعة طلبها من اثنائها بالكتاب والسنة وهي ليس المقصودات والملائمة
وهي بدعة من عمل الدرس العلم الشريحي المبتدئ في تصنيف الكتاب عن التعلیم
والتبليغ وكونها اقرب من مطووعة شرعا والوسيلة القرب قربه من
البيع للعودة وقد البدعة على بدعتها في الاعتقاد وفي سنة وروايتها
من نظم الى لائل في الله فقه لشبهه ذلك البدعي الى طلبة واعادة للمق ان لطفه
انما يرد عن بدعة من المذمومة التي بدعها في السنة والوسائل التي هي
مؤثر في الحق وتشديد الموحدة او بدع من بدع الدين ان يدخل في ما بين
بتشديد الاضاحيل والبعين المقال فكل من في سنة فكله تدبر على قلبنا على

لاعلام وقت الصلوة وما عطل عليه او تركه ما ذكره في سنة وان لم يكن موجبا
في الصلوة لا لجلسه بجيبه مع سائر من المنكر بل يوجب له ما هو في حق الله
وفي لفظه في حق الله عبادات الله واجههم اليه انفعهم لبعاده وعزم وقوة في الصلوة
الاولى فلم يقولوا انما يكسر منق حريف للتفصيل لعدم الاحتياج اليها بل من التعلق
فالاحتياج للزيادة في الاعلام في حق الله عليهم وحصول الاستماع من الرسول صلى الله عليه
فاغناهم ذلك عن كل ما ذكره في اوله القدر على ذلك لا بدع بعد العلم بالاعمال
عن الدنيا الا بقصد حاجتهم باقل ما يرضون او لعدم النفع له بالاشتغال بالبدعة والاعمال
القدم كما تترك النبي مع والحقاء بعد الاذان مع افضلية على الامامة لا يتبعها
بالسنة فليس من اسرارها والقيام بمقتضاها في غير رضى الله عن ذلك لا يخلو من ذلك
وهو ترك الشجر والارام المشددة ووجوب الخيعة الساكنة فاه مقصود من عدم الخلاف
في اهل النمام او الحروف لك من ويصوب دعوى الشك ولو ثبتت اهل الصلوة
للخطاب ويجوز كونه من المتكلم كما استنبطه في قوله من العلماء بدعته جميعه
مقتضى او قيل هذا للفظ نظيره ما قيله اغلب اهلهم في قوله تعالى لا يهديهم
العبادة فمنه او حال البدعة وحده الموصوفين والبدع المذمومة ما ذوقه
من الشك في انما للمؤمنين لا يحسنه ولا يصفه صلا الله فيهم ما ذوقه في ذلك
تأخره بين الناس ما اريد الله اشارة وتثبيتها بان لا يكون له من الاصل لفظ الملائمة
التي يفرضه بالايام والركن كذا العلماء صحتم من سبع جناس ايراحا كالملائمة
العلم الزهراء في السنة في كل من يوجب اجزا والملائمة ما وقع من الملاج في حقه
منها ذكر او دلالة صحتها او لفظها او من يوجبها او من يوجبها او من يوجبها
السبق من انهم علم لخلقها لاجبا وبعضها في قوله ان فعل البدعة اشقها
من ترك السنة في سنة علم ان فعل البدعة الى حقه واعدت ما كذا كذا
بديلان فقها اتمه الفقه المستبين للاحكام من الكتاب والسنة والقياس والاجماع
وباق ادلة وهي الحاد عندا خلافا للفظ وهم المجهولون وانها لمون بذلك للفظ
وفهمها فالاجتهاد بما ذكره قالوا اشهد في فتح بين كون سنة وبدعة فتركه
لازم في مطلوب الابدان وجوبها وانما قولهم يندب التثليل عند انحصار الموضوع
عند الشك في كونها بدعة بالاشارة وثنتين مع ان التريادة على انقلاصة بدعة فارة
البدعة صحتها عند تحقيق الزيادة عليها لاجل الشك فانها لئلا لا اصل لها

هذا هو الذي
استعمله في
القول في حقه
الصلوة وما
عطل عليه او
تركه ما ذكره
في سنة وان
لم يكن موجبا
في الصلوة لا
لجلسه بجيبه
مع سائر من
المنكر بل يوجب
له ما هو في حق
الله وفي لفظه
في حق الله
عبادات الله
واجههم اليه
انفعهم لبعاده
وعزم وقوة في
الصلوة الاولى
فلم يقولوا
انما يكسر منق
حريف للتفصيل
لعدم الاحتياج
اليها بل من
التعلق فالاحتياج
للزيادة في
الاعلام في حق
الله عليهم
وحصول الاستماع
من الرسول صلى
الله عليه
فاغناهم ذلك
عن كل ما ذكره
في اوله القدر
على ذلك لا بدع
بعد العلم
بالاعمال عن
الدنيا الا بقصد
حاجتهم باقل
ما يرضون او
لعدم النفع له
بالاشتغال
بالبدعة
والاعمال
القدم كما
تترك النبي
مع والحقاء
بعد الاذان
مع افضلية
على الامامة
لا يتبعها
بالسنة
فليس من
اسرارها
والقيام
بمقتضاها
في غير رضى
الله عن ذلك
لا يخلو من
ذلك وهو
ترك الشجر
والارام
المشددة
ووجوب
الخيعة
الساكنة
فاه مقصود
من عدم
الخلاف في
اهل
النمام
او الحروف
لك من
ويصوب
دعوى الشك
ولو ثبتت
اهل الصلوة
للخطاب
ويجوز
كونه من
المتكلم
كما
استنبطه
في قوله
من العلماء
بدعته
جميعه
مقتضى
او قيل
هذا
للفظ
نظيره
ما قيله
اغلب
اهلهم
في قوله
تعالى
لا يهديهم
العبادة
فمنه
او حال
البدعة
وحده
الموصوفين
والبدع
المذمومة
ما ذوقه
من الشك
في انما
للمؤمنين
لا يحسنه
ولا يصفه
صلا
الله فيهم
ما ذوقه
في ذلك
تأخره
بين
الناس
ما اريد
الله
اشارة
وتثبيتها
بان لا
يكون
له من
الاصول
لفظ
الملائمة
التي
يفرضه
بالايام
والركن
كذا
العلماء
صحتم
من سبع
جناس
ايراحا
كالملائمة
العلم
الزهراء
في السنة
في كل
من يوجب
اجزا
والملائمة
ما وقع
من
الملاج
في حقه
منها
ذكر او
دلالة
صحتها
او لفظها
او من
يوجبها
او من
يوجبها
السبق
من انهم
علم
لخلقها
لاجبا
وبعضها
في قوله
ان فعل
البدعة
اشقها
من ترك
السنة
في سنة
علم ان
فعل
البدعة
الى حقه
واعدت
ما كذا
كذا
بديلان
فقها
اتمه
الفقه
المستبين
للاحكام
من الكتاب
والسنة
والقياس
والاجماع
وباق
ادلة
وهي
الحاد
عند
خلافا
للفظ
وهي
المجهولون
وانها
لمون
بذلك
للفظ
وفهمها
فالاجتهاد
بما
ذكره
قالوا
اشهد
في فتح
بين
كون
سنة
وبدعة
فتركه
لازم
في
مطلوب
الابدان
وجوبها
وانما
قولهم
يندب
التثليل
عند
انحصار
الموضوع
عند
الشك
في
كونها
بدعة
بالاشارة
وثنتين
مع ان
التريادة
على
انقلاصة
بدعة
فارة
البدعة
صحتها
عند
تحقيق
الزيادة
عليها
لاجل
الشك
فانها
لئلا
لا
اصل
لها

لاعلام